

كما هو المبني في ذلك لم يتجا وزال شارح عنه
في تفصيل معنى عدم الاختصاص بواحد منها
قال كالوجود **قول** يعني الوجود المطلق
وذلك ظاهر ولا حاجة الى ان يقال عند
القابل به الا لا يتحقق له عند عدم القابل به
والتمثيل به فرع حقيقة بخلاف الماهية والشخص
فان تحقق المطلق منها لا يتوقف على ان يكون
للواجب ما يستتبعه مغايرة لوجوده والشخص
مغاير لما يستتبعه فاجتبه الى التقييد المذكور في
صحة التمثيل بهما وسكت بهما عن التقييد بما ذكر
قال فان كل موجود **اول** لا يخفى في ان
المدعى وهو تحقق الوجود في كل قسم
الاقسام الستة تظهر من هذه المقام مع ما فيها
من الحاجة من جهة اللفظ الى زيادة تقدير
والتجاوز عن قدر الحاجة قصدا الى بيان الوجود

حجته

لا بد من التمسك بالماهية
في التمثيل بهما
فان تحقق المطلق منها لا يتوقف على ان يكون
للواجب ما يستتبعه مغايرة لوجوده والشخص
مغاير لما يستتبعه فاجتبه الى التقييد المذكور في
صحة التمثيل بهما وسكت بهما عن التقييد بما ذكر

حواضره

مع انه غير مبهود في مقام التعليل لا يكون لغيا
في دفع ما ذكره كما لا يخفى **قال** وان كان كثيرا
اقول الضمير راجع الى المضاف اليه لا الى المضاف
والمنصت ان الموجود واحد كما ان او كثيرا
له وحدة ما فلا دلالة له على ان كل موجود
كثير حتى يتركب الى القول بان تيمم الكثرة
لكل موجود فرضي مع عدم الحاجة اليه في بيان
شمول الوحدة في الواقع ولو بانسبة الى
جميع افراد الموجود **قال** عند العمل بالقراب
اقول لان الماهية المبحوث عنها ماهية فرد
الوجود على ما سياتي في المصريح به في اول بحثها
فلا بد من التقييد المذكور حتى تحقق فرد منها في
الواجب وليس التشفيع بيمتاز بالشخص عن
الذي هو ملحقا حتى يصدق على الشخص المتماز بها
عداه بذاته انه شخص كما يصدق عليه انه شخص

مفروضه بان

حجته

لا بد من التمسك بالماهية
في التمثيل بهما
فان تحقق المطلق منها لا يتوقف على ان يكون
للواجب ما يستتبعه مغايرة لوجوده والشخص
مغاير لما يستتبعه فاجتبه الى التقييد المذكور في
صحة التمثيل بهما وسكت بهما عن التقييد بما ذكر

حواضره

لا بد من التمسك بالماهية
في التمثيل بهما
فان تحقق المطلق منها لا يتوقف على ان يكون
للواجب ما يستتبعه مغايرة لوجوده والشخص
مغاير لما يستتبعه فاجتبه الى التقييد المذكور في
صحة التمثيل بهما وسكت بهما عن التقييد بما ذكر